وفقاً لمجلة «ذي بانكر» البريطانية

الهاشل.. أفضل محافظ «مركزي» في الشرق الأوسط

اختارت مجلة (ذي بانكر) البريطانية المتخصصة في مجال المعلومات المالية والمصرفية محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل أفضل محافظ بنك مركزي في منطقة الشرق الاوسط لعام 2019.

ونشرت المجلة المملوكة لمجموعة (فاينينشال تايمز) على موقعها الإلكتروني أمس السبت قائمتها لأفضل محافظي البنوك المركزية حول العالم حيث جاء الكرواتي بوريس فوجيتش الأفضل أوروبيا.

كما اختارت محافظ البنك المركزي المكسيكي أليخاندرو دياز الأفضل على مستوى الأمريكيتين وجاء الماليزي نور شمسيه الأفضل على مستوى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأخيرا المغربي عبداللطيف الجوهري الأفضل أفريقيا.

وحول اختيارها محافظ بنك الكويت المركزي قالت المجلة في تقريرها إنه «نجم صاعد على مستوى المنطقة إذ شغل منصبه في عام 2012 وهو في ال37 من عمره ومنذ ذلك التاريخ تمكن من قيادة القطاع المالي في البلاد والإبحار به بنجاح ليتجاوز مجموعة كبيرة من التقلبات والتحديات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية».

وأضافت أن «الهاشل نجح في رعاية أحد أقوى القطاعات المصرفية في العالم حيث تتمتع المصارف الكويتية بمعدلات عالية من الرسملة والربحية وتفخر بمستوى متميز من جودة الأصول والفضل بذلك إلى حد كبير يرجع لجهود الدكتور الهاشل وبنك الكويت المركزي الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الشامل في النظام المالي».

وأوضحت أنه «بتوجيه من الهاشل تمكن بنك الكويت المركزي من تحسين كفاية رأس المال فبلغ معدل كفايته لدى المصارف الكويتية3ر18 في المئة مطلع عام 2018 علاوة على ذلك حددت متطلبات رأسمالية إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية بينما فاقت مؤشرات السلامة المالية الأخرى بما في ذلك معدل الرفع المالي المستويات المعيارية العالمية».

وذكرت أن صندوق النقد الدولي اشار إلى أن المتطلبات الرقابية من حيث التكاليف والأرباح يجري تقديرها من قبل بنك الكويت المركزي ويتم إعادة تقييمها دوريا لزيادة المرونة والمتانة بطريقة فعالة ورشيدة.

وأفادت المجلة بأنه «إضافة إلى الدور الرقابي يضطلع الهاشل أيضا بدور قيادي في دعم نمو المالية الإسلامية في الكويت وحول العالم إذ استضاف بنك الكويت المركزي بالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية عددا من المؤتمرات والندوات لدعم الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حول العالم».

ونوهت المجلة بالنمو الذي تشهده الكويت كمركز للمالية الإسلامية إذ تشكل الأصول المالية الإسلامية ما نسبته 40 في المئة من القطاع المصرفي المحلي مشيرة إلى إطلاق بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2018 البيئة الرقابية التجريبية بغرض توفير بيئة آمنة لتجربة ابتكارات التقنيات المالية الحديثة والخدمات المتصلة بنظم الدفع الإلكتروني.

ولفتت إلى أن هذه البيئة الرقابية التجريبية تعمل على أربعة مستويات إذ يتم تطوير تطبيقات التقنيات المالية أولا ثم يقوم المركزي بتقييمها من حيث الأمان التقني ومن ثم توافقها مع التعليمات والضوابط الرقابية.

يذكر أن مجلة «ذي بانكر» من أعرق مراكز المعلومات في الشأن المصرفي إذ تأسست عام 1926 ومنذ ذلك الحين وهي تقدم التغطيات والمعلومات والدراسات والتقارير حول القطاع المصرفي وتتمتع بمصداقية عالية عمرها 91 عاما قامت خلالها بدقة وموضوعية بتغطية أكبر الأحداث المالية منذ أزمة انهيار (وول ستريت) عام 1929 وحتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

محمد الهاشل

◆ الأصول المالية الإسلامية تشكل 40 بالمئة من القطاع المصرفي المحلي

◆ كفاية رأس المال تحسين لدى المصارف الكويتية ببلوغه 18.3 بالمئة مطلع 2018

«التجارة»: 1498 ترخيصاً عبر «النافذة الواحدة» في ديسمبر الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت إنه تم إصدار 1498 ترخيصا للشركات عبر مركز الكويت للأعمال (النافذة الواحدة) خلال شهر ديسمبر الماضي.

وأوضحت التجارة في بيان صحفي أن التراخيص المذكورة شملت 1393 ترخيصا لشركات الأشخاص و13 ترخيصا لشركات حرة متناهية الصغر و35 للمركبات المتنقلة.

وأضافت أن (النافذة الواحدة) تلقى 5014 طلبا لتأسيس شركات الأشخاص اعتمد منها 2014 طلبا وتم تأسيس 850 شركة وجار تأسيس 1102 أخرى مبينة أنه تلقى 1757 طلبا لترخيص شركات الأشخاص أصدر منها 1393 ترخيصا وهناك 607 قيد الإصدار.

وأفادت بأنه تلقى كذلك 105 طلبات لتأسيس شركات حرة متناهية الصغر اعتمد منها 28 طلبا موضحة أنه تم الانتهاء من تأسيس 12 وجار تأسيس 16 كما تلقى 26 طلبا لترخيص شركات حرة متناهية الصغر أصدر منها 19 طلبا.

وذكرت أنه تلقى 177 طلبا لتراخيص مركبات متنقلة أصدر منها 86 ترخيصا وجار إصدار 91 ترخيصا.

«الائتمان»: 336.3 مليون دينار إجمالي القروض العام الماضي

قال بنك الائتمان أمس السبت إن إجمالي المبالغ المنصرفة لكل أنواع القروض المقدمة خلال عام 2018 بلغ 3ر336 مليون دينار (نحو 1ر1 مليار دولار أمريكي).

وأضاف البنك في بيان صحفي أن عدد العملاء الذين استقبلهم في كل فروعه بلغ 314636 عميلا مبينا أن عدد القرارات الصادرة عن كل فروعه بلغ 31086 قرارا.

وأوضح أن عدد العقود الموقعة في الإدارة القانونية بلغ 9494 عقدا في حين بلغ عدد الشيكات المعتمدة 49228 شيكا فضلا عن 14878 تحويلا بنكيا.

يذكر أن بنك الائتمان الكويتي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان طبقا للمرسوم رقم 81 لسنة 2007 ويتولى منح القروض الإسكانية للمواطنين إضافة إلى خدمات أخرى.

«أسواق المال» تنظم مؤتمرها السنوي الرابع 23 الجاري

تنظم هيئة أسواق المال تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء الموافق للثالث والعشرين من شهر يناير الحالي رابع مؤتمراتها السنوية تحت عنوان « تطوير سوق المال من خلال المبادرات الإقليمية»، وذلك في قاعة «بدرية» الكائنة في فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة.

ويندرج توجه الهيئة لعقد مثل هذه الفعاليات السنوية في إطار نهجها المتبع منذ عام 2016 لعقد مؤتمر سنوي خلال الربع الأول من كل عام يمثل فرصة لبحث أهم القضايا ذات الصلة بأسواق المال وأنشطة الأوراق المالية ومهام الجهات الرقابية عليها، ومناقشة أحدث المستجدات بشأنها من خلال استعراض تجارب إقليمية وعالمية رائدة في المجالات آنفة الذكر تعرضها نخبة من الخبراء والمختصين الدوليين والإقليميين.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر السنوي الرابع للهيئة يعقب حدثاً استثنائياً يتمثل في استضافة دولة الكويت للمرة الأولى فعاليات الإجتماع السنوي الثاني والأربعين للجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط ((AMERC وهي إحدى اللجان الرئيسية لدى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو)، الأمر الذي يؤكد حرص الهيئة على أن تكون عضواً فاعلاً في تلك المنظمة الدولية سواءً على مستوى مجلس إدارتها أو من خلال عضوية لجانها العاملة، وذلك بهدف تبادل الخبرات مع الدول الأعضاء، وتعزيز حضور دولة الكويت في شتى المحافل الدولية ذات الصلة. أما بالنسبة لموضوع المؤتمر المزمع مناقشته والمتعلق بـ« تطوير سوق المال من خلال المبادرات الإقليمية « فمن المنتظر أن يتم تناوله عبر محاور عدة، أولها يخصص لبحث أهم الحوافز والمبادرات المشجعة للإدراج عبر إقليم إفريقيا والشرق الأوسط والفوائد المنشودة من ذلك والانعكاسات المتوقعة على أسواق المال بصورة خاصة وعلى الواقع الاقتصادي على وجه العموم، أما ثاني تلك المحاور فيتناول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) وآلياته وأدواته ليترك موضوع التفاعل الإقليمي تجاه المخاطر الناشئة من التكنولوجيا المالية (FinTech) ليكون موضوعاً لثالث وآخر محاور المؤتمر.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هيئة أسواق المال والتي سبق لها الإعلان عن هذا المؤتمر وحددت آلية التسجيل للمشاركة في فعالياته عبر ركن خاص في موقعها الإلكتروني، لا يفوتها أنّ تتوجه بدعوتها العامة لجمهور المعنيين والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية آملة مشاركةً فاعلة تسهم في إنجاح فعالياته أسوة بسائر مؤتمراتها السابقة.

بدعم من تزايد العمليات الشرائية لأسهم الشركات الكبرى

«كامكو»: المؤشر العام للبورصة يسجل مكاسب للعام الثالث على التوالي

قال تقرير شركة بحوث كامكو للاستثمار الصادر عن اداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي عن العام 2018 – العام الذي انقضى بنهاية ديسمبر2018 ، لقد سجلت الاسواق الخليجية أفضل اداءً لها منذ خمس سنوات، متفوقة على الاداء الباهت لنظيراتها العالمية في 2018

تفوقت البورصات الخليجية في ادائها على نظيراتها العالمية بتسجيلها نمواً سنوياً بنسبة 12 في المائة في العام 2018 مقابل اداءً باهتاً دون ارتفاع يذكر في العام 2017. كما شهد هذا العام أيضاً أفضل اداءً مجمعاً للمؤشرات الخليجية (مؤشر مورجان ستانلي الخليجي) منذ خمس سنوات. إلا انه على الرغم من ذلك، فانه خلافاً للنمو الذي سجلته الاسواق الخليجية في العام 2013 بنسبة 25 في المائة والذي جاء على خلفية نمو كافة الاسواق، فان نمو العام 2018 كان بدعم قدمته أربع بورصات فقط هي تحديداً: قطر وابوظبي والسعودية والكويت. حيث يعزى النمو في الاساس لارتفاع بورصة قطر بنسبة 20.8 في المائة، ثم سوقي ابوظبي والسعودية بنمو بلغت نسبته 11.7 في المائة و8.3 في المائة، على التوالي. ثم جاءت بورصة الكويت في اعقاب ذلك بنمو سنوي بلغت نسبته 5.2 في المائة، في حين تراجعت بورصتي دبي ومسقط بنسبة 24.9 في المائة و 15.2 في المائة، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، سيطرت حالة من التذبذب الشديد على الاسواق الخليجية طوال العام، مثلها في ذلك مثل الاسواق العالمية الاخرى. وتحرك مؤشر مورجان ستانلي الخليجي أكثر من +/– 1 في المائة خلال 32 يوماً في العام 2018 مقابل 12 يوماً فقط في العام 2017.

وقد تأثر أداء الاسواق خلال العام إلى حد كبير بالمشهد الجيوسياسي الاقليمي بالإضافة إلى حركة أسعار النفط بينما كان لتغيرات الأسواق العالمية تأثيراً محدوداً على البورصات الخليجية حيث تحرك كل منهما في اتجاه معاكس للآخر. ومن ضمن اهم العوامل الرئيسية التي أدت إلى نمو سوقي السعودية والكويت كان إعلان مؤشر مورجان ستانلي عن ترقية السوق السعودي للانضمام إلى مؤشر الأسواق الناشئة في العام 2019 مع وضع السوق الكويتي على قائمة المراجعة للترقية من مستوى الأسواق الثانوية إلى الاسواق الناشئة في العام 2019. وخلال العام، حصلت الكويت على مزيد من الدعم بقيام مؤشر فوتسي بترقية السوق إلى مصاف الأسواق الناشئة على مرحلتين. من جهة اخرى، كان لاستحداث ضريبة القيمة المضافة على عدد من السلع والخدمات الاستهلاكية في السعودية والإمارات تأثيراً محدوداً على ربحية الشركات مع تسجيل معظم الأسهم المدرجة لأداء مالي جيد عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2018.

أما على صعيد الأداء القطاعي، سجلت البنوك أفضل اداءً سنوياً في العام 2018 بفضل النمو القوي الذي شهدته البنوك الكبرى خلال العام. حيث ارتفعت القيمة السوقية الاجمالية لأكبر 15 بنكًا في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 74 مليار دولار أمريكي خلال العام بما يعادل الثلث بنهاية العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، سجلت قطاعات كبرى اخرى مثل الطاقة والمواد الاساسية والاتصالات نمواً قوياً خلال العام، في حين تراجع اداء قطاعات بارزة اخرى من ضمنها العقار والمرافق والنقل.

استمر نشاط التداول في دول مجلس التعاون الخليجي في الانخفاض خلال العام 2018 وذلك للسنة الرابعة على التوالي. حيث تراجع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 3.7 في المائة لتصل الى 293.7 مليار دولار أمريكي في العام 2018 مقابل 305.0 مليار دولار أمريكي في العام 2017. وجاء الانخفاض في المقام الأول على خلفية تراجع التداولات في الكويت والإمارات وعُمان، في حين عوض ارتفاع القيمة المتداولة في السعودية وقطر والبحرين جزئيا ذلك الانخفاض. هذا وقد شهدت دبي الانخفاض الأكبر حيث تراجعت قيمة الأسهم المتداولة بما يقرب من نسبة 50 في المائة لتصل الى 16.1 مليار دولار أمريكي في العام 2018 مقابل 31.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017. فيما سجلت السعودية زيادة بلغت نسبتها 4.8 في المائة في القيمة المتداولة لتصل إلى 232.2 مليار دولار أمريكي بما يمثل 79 في المائة من إجمالي قيمة تداولات البورصات الخليجية.

الكويت:

سجل المؤشر العام للبورصة الكويتية مكاسب للعام الثالث على التوالي بدعم من تزايد العمليات الشرائية لأسهم الشركات الكبرى. وقد انعكس هذا الأداء في نمو مؤشر السوق الأول بنسبة 9.9 في المائة وهو ما ساهم في تعويض تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.9 في المائة ونتج عنه تسجيل المؤشر العام لمكاسب بلغت نسبتها 5.2 في المائة بنهاية العام. أما من حيث العائدات الاجمالية، فقد سجل السوق الكويتي نمواً بنسبة 13.6 في المائة وفقاً لمؤشر تومسون رويترز للعائد الاجمالي للأسهم الكويتية. وظلت المؤشرات الرئيسية واقعة تحت الضغط خلال النصف الأول من العام إلا انها شهدت مكاسب ثابتة خلال النصف الثاني من العام على خلفية اعلان مورجان ستانلي امكانية ترقية السوق الكويتي إلى مصاف الاسواق الناشئة العام المقبل. كما ساهم الاداء المالي الجيد للشركات بصفة عامة عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، وخاصة مع تسجيل معظم البنوك لنمو بمعدلات ثنائية الرقم في تعزيز وارتفاع معدلات تداول أسهم البنوك خلال العام. وتصدر سهم المدار للتمويل قائمة أكثر الاسهم تداولا خلال العام ونمو سعر السهم خمسة اضعاف بتداولات بلغت قيمتها 25.2 مليون دينار كويتي خلال العام. ومن ضمن أبرز الأسهم الرابحة لهذا العام، جاء سهم شركة بوبيان للبتروكيماويات الذي ارتفع بنسبة 45.5 في المائة، تبعه سهم البنك التجاري الكويتي بنمو بلغت نسبته 37.5 في المائة ثم بنك بوبيان بنمو سنوي بلغت نسبته 35 في المائة في العام 2018.

أما من حيث أداء قطاعات السوق المختلفة، تصدر مؤشر المواد الأساسية قائمة أكثر القطاعات نمواً بارتفاع بلغت نسبته 26 في المائة على خلفية مكاسب بنسبة 45.5 في المائة سجلها سهم شركة بوبيان للبتروكيماويات، أكبر الأسهم المدرجة ضمن القطاع، تبعه ارتفاع سعر سهم شركة الكوت للمشاريع الصناعية بنسبة 40.0 في المائة. كما ارتفع سعر سهم القرين لصناعة الكيماويات البترولية بنسبة 9.4 في المائة، وساهم هذا النمو بصفة اجمالية في تعويض تراجع سعر سهم شركة السكب الكويتية. وسجل مؤشر قطاع البنوك ذو القيمة السوقية الكبرى ثاني أكبر معدل ارتفاع خلال العام 2018 بنمو بلغت نسبته 14.4 في المائة، حيث سجلت أسهم جميع البنوك الكويتية، باستثناء بنكي الأهلي المتحد – الكويت ووربة، مكاسب خلال العام. وجاء مؤشر قطاع النفط والغاز في اعقاب ذلك بنمو بلغت نسبته 10.1 في المائة مع ارتفاع كافة الاسهم المدرجة ضمن القطاع، باستثناء سهم شركة سنرجي القابضة. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد كان قطاع السلع الاستهلاكية أكبر الخاسرين بفقده نسبة 25.4 في المائة من قيمته هذا العام. وواصل مؤشر قطاع العقار ادائه الضعيف على خلفية التراجع الذي شهده القطاع على مستوى الاسواق الخليجية وأنهى العام بخسائر بلغت نسبتها 11.8 في المائة.

من جانب آخر، تراجعت انشطة التداول في البورصة خلال العام 2018 بعد أن ابدت نمواً ملحوظاً خلال العام السابق. حيث انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة في البورصة أكثر من النصف، وبلغت كمية الأسهم المتداولة 21.4 مليار سهم في العام 2018 مقابل 50.2 مليار سهم تم تداولها في العام 2017. كما تراجع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال العام بوتيرة أبطأ قليلاً بنسبة 27.6 في المائة في العام 2018 وبلغت 13.7 مليار دولار أمريكي مقابل 18.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017. ومن حيث قيمة التداولات، تصدر سهم بيت التمويل الكويتي قائمة أكثر الأسهم المتداولة من حيث القيمة خلال العام بتداولات بلغت قيمتها 643 مليون دينار كويتي، تبعه بنك الكويت الوطني وزين بتداولات بلغت قيمتها 635.4 مليون دينار كويتي و382.1 مليون دينار كويتي، على التوالي.

السعودية: بعد ان عاصر السوق السعودي عاماً من التقلبات، تمكن من احتلال المركز الثالث على صعيد أكثر الاسواق الخليجية نمواً في العام 2018، مضيفاً نسبة 8.3 في المائة إلى قيمته وصولا إلى مستوى 7826.7 نقطة. وكان هذا هو العام الثالث على التوالي الذي يسجل فيه السوق السعودي مكاسب ايجابية مع تحقيقه لأعلى نسبة نمو سنوي منذ خمس سنوات.

الامارات: كان مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية ثاني أفضل المؤشرات الخليجية أداءً في العام 2018 بعد انخفاضه في العام 2017. وارتفع المؤشر بنسبة 11.7 في المائة على أساس سنوي وأنهى تداولات العام عند مستوى 4915.07 نقطة، في حين كان الأداء القطاعي مختلطاً.

قطر: بعد أنأنهى مؤشر بورصة قطر تداولات العام 2017 باعتباره المؤشر الأسوأ أداءً في المنطقة، انتعش ادائه في العام 2018 وكان أفضل الأسواق أداءً خلال العام. حيث صعد مؤشر بورصة قطر بنسبة 20.83 في المائة في العام 2018 وأغلق عند مستوى 10299.1 نقطة، في حين كان اداء السوق على نطاق اوسع اكثر ارتفاعاً بنمو بلغت نسبته 25.55 في المائة.

البحرين: ظلت تحركات مؤشر سهم البحرين للبورصة ضمن نطاقاً محدوداً في العام 2018 بعد أن أنهى العام 2017 كأحد أفضل الاسواق أداءً في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. حيث أنهى المؤشر العام لبورصة البحرين تداولات العام 2018 بنمو بلغت نسبته 0.4 في المائة مغلقاً عند مستوى 1337.3 نقطة.

عمان: شهد مؤشر سوق مسقط 30 ثاني أكبر معدل تراجع على مستوى البورصات الخليجية بالنسبة لأداء العام 2018 بتراجع بلغت نسبته 15.2 في المائة. وتمكن المؤشر من استعادة بعض من خسائره وان كان بنسبة هامشية بعد ان بلغ ادنى مستوياته المسجلة على مدى 13 عام خلال الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر 2018 على خلفية تزايد الضغوط البيعية لكافة القطاعات.

أسواق الأسهم الخليجية	المؤشر	التغير (%)	القيمة السوقية (مليار $)	قيمة التداولات خلال السنة (مليون $)	مضاعف السعر (مرة)	مضاعف السعر القيمة الدفترية (مرة)	معدل العائد (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	5,267.4	9.9%	96.0	13,664	14.6	1.2	3.9%
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	4,738.6	(1.9%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	5,079.6	5.2%					
السعودية	7,826.7	8.3%	494.8	232,222	14.8	1.7	4.0%
أبوظبي	4,915.1	11.7%	141.2	10,025	12.2	1.3	5.2%
دبي	2,529.8	(24.9%)	91.0	16,140	7.1	0.9	6.2%
قطر	10,299.0	20.8%	161.7	18,804	14.6	1.4	3.8%
البحرين	1,337.3	0.4%	21.1	913	8.6	0.8	5.7%
مسقط	4,323.7	(15.2%)	12.6	1,016	9.2	0.8	6.7%
إجمالي الأسواق الخليجية			1,018.5	292,785	13.1	1.4	4.4%

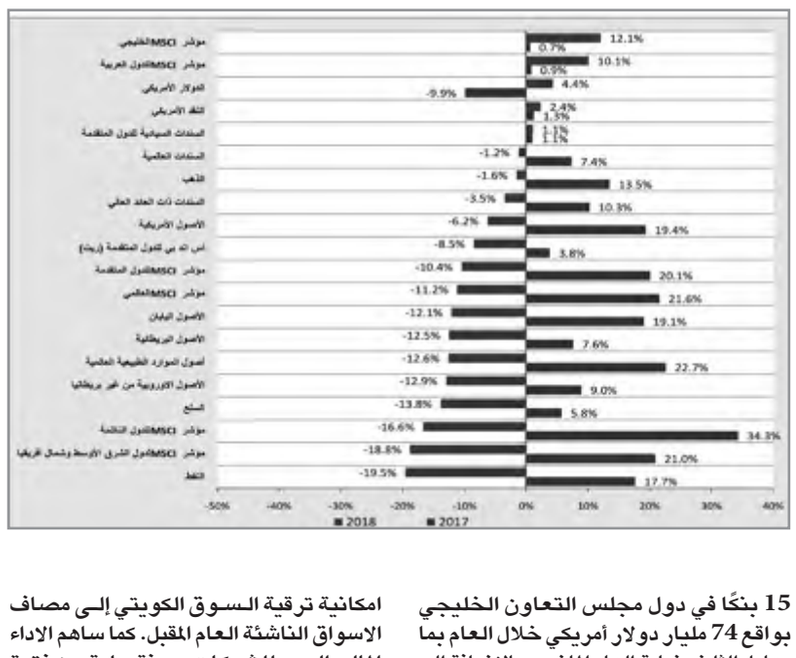

◆ السوق الكويتي سجل نمواً بنسبة 13.6 بالمئة وفقاً لمؤشر تومسون رويترز

◆ البورصات الخليجية تتفوق على نظيراتها العالمية وتسجل نمواً سنوياً بنسبة 12 بالمئة